إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 2000-2017

Financial policy mesures in Algeria to cover the budget deficit for the period 2000-2017

د. بن براهم ليلى

جامعة البليدة 2

تاريخ الاستلام: 2020/02/15؛ **تاريخ القبول**: 2020/10/09

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال توضيح مفهوم العجز واستعراض تطوره في الجزائر وأسباب تناميه خلال فترة الدراسة 2000-2017 ، مع التركيز على أهم الإجراءات المتخذة من طرف الخزينة العمومية لتغطية عجز موازنتها العامة في ظل الأزمة النفطية الأخيرة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن النمو المفرط للنفقات العامة وانحصار مصادر تمويله تعد الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز الموازني في السنوات الأخيرة. وقد توصلنا إلى أن الخزينة العمومية في الجزائر لجأت بالدرجة الأولى لتغطية عجز موازنتها للاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات، ومنذ 2016 تبني سياسة الرشادة في الإنفاق الحكومي، وفي سنة 2017 لجأت للتمويل غير التقليدي(الإصدار النقدي غير المغطى) لسد العجز ما ترتب عنه مشكلة تضخم حادة في ظل قصور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية : عجز الموازنة العامة ؛ آليات معالجة العجز الموازني ؛ صندوق ضبط الإيرادات.

Abstract: This paper aims to put light on the phenomenon of deficit of the state budget by pointing out the concept of deficit and review its development in Algeria and the reasons for its growth during the study period 2000-2017, focusing on highlighting the most important measures taken by the public treasury to cover its budget deficit in light of the last oil crisis. The study concluded that excessive growth in public expenditures and limited funding sources are the main reasons for the worsening of the budget deficit during the last years. We have concluded that the public treasury in Algeria had to cover its budget deficit to deduct the balance of the Revenue Control Fund, and since 2016 adopted a policy of rationalization in government spending, and in 2017 to the non-traditional financing (cash issuance to fill the deficit) which resulted in severe inflation

problem while the production capacity of the national economy remained deficient.
Keywords: State budget deficit; budget deficit financing mechanisms;. revenue control fund.

Résumé :
Cet article vise à souligner le phénomène de déficit du budget de l'État par l'explication du concept de déficit et en examinant son évolution en Algérie et les raisons de sa croissance pendant la période d'études 2000-2017, en mettant l'accent sur les mesures les plus importantes prises par le trésor public pour couvrir son déficit budgétaire sous la dernière crise pétrolière. L'étude a conclu que la croissance excessive des dépenses publiques et des sources de financement limitées sont les principales raisons de l'aggravation du déficit budgétaire ces dernières années. Nous avons conclu que le Trésor public algérien devait principalement couvrir son déficit budgétaire afin de déduire le solde du fonds de contrôle des recettes. Depuis 2016, il a adopté une politique de rationalisation des dépenses publiques et, en 2017, un financement non traditionnel (émission de fonds) pour combler le déficit, ce qui a entraîné un grave problème d'inflation dans le pays. Alors que la capacité de production de l'économie nationale est restée insuffisante
Mots-clés : déficit du budget de l'Etat, mécanismes de financement du déficit budgétaire, Fond de régularisation des recettes

1- تمهيد :

مشكلة العجز الموازني كانت ولا تزال مشكلة غير تمويلية بالدرجة الأولى، بقدر كونها مشكلة في هيكلة الاقتصاد الوطني، تتطلب ترشيد سياسات الإنفاق العام، هذه السياسات التي تساهم في الكثير من الأحيان في تفاقم العجز. وغدت مسألة إعادة هيكلة الاقتصاد وتصحيح مسيرة الإنفاق العام واتجاهاته من أكثر الأمور إلحاحا حيث يتطلب ذلك معالجة فورية وبوسائل طويلة الأجل.

عجز الموازنة العامة للدولة يعبر عن الوضع الذي لا تتمكن فيه الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة، وأصبح هذا العجز ظاهرة عالمية تواجهها الدول الصناعية ذات الاقتصاديات المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، فيكاد يكون من النادر أن نجد دولة لا تعاني من هذه المشكلة.

ولا يمكن إرجاع ظاهرة العجز الموازني إلى سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة و معقدة تعود أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم كلها في إحداثها، فنمو النفقات العامة بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة في البلدان المتخلفة، وتزايد الاعتماد على السياسات المالية لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة

تؤدي إلى إحداث عجز موازني . ولهذه الظاهرة أثار عديدة ومختلفة تتوقف على طريقة تمويله التي تجري بطرق متعددة يتوقف اختيار أحدها على حجم العجز المالي والظروف الاقتصادية و أهداف السياسة الاقتصادية ومستويات التضخم وأسعار الفائدة والكتلة النقدية و غيرها.

و الجزائر مع بداية الألفية الثالثة توسعت في سياساتها الانفاقية، وخصوصا مع الطفرة غير المسبوقة التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تنفيذ مختلف البرامج التنموية(برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيده) وكذا سياسات اجتماعية. هذا الوضع أسفر عن تسجيل عجزا حسابيا في موازنتها العامة، يكاد يكون مستدام في ظل السياسة الحذرة التي اعتمدتها في تسيير عوائد مواردها النفطية.

لكن الأزمة النفطية لسنة 2014 أثرت على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وخصوصا عناصر الموازنة العامة، فالأزمة تسببت في تسجيل تراجع كبير وحاد في إيرادات الدولة بما في ذلك رصيد صندوق ضبط الإيرادات من جهة، ومن جهة أخرى عرفت النفقات العامة حدودها القصوى. في ظل كل هذا فالتحدي الكبير للجزائر هو ضرورة ضبط سياستها الموازنية.

1-1 مشكلة البحث:

وبناءا على ما تقدم تمحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى نجاح السياسة المالية المطبقة في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في تشخيص وعلاج عجز موازنتها العامة؟

للإلمام بموضوع هذه الدراسة تم إدراج هذه التساؤلات الفرعية؛

- ما هو تشخيص العجز الموازني في الجزائر؟
- ما هي أهم الأليات المعتمدة من الجزائر لتمويل العجز في ظل تهاوي أسعار النفط منذ النصف الثاني من 2014 ؟

2-1 فرضيات البحث

- عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا منذ بداية الألفية الثالثة وهذا تحت تأثير عدة عوامل، بعضها مرتبط بالتوسع في حجم الإنفاق العام والبعض الأخر متعلق بطرق تسيير الإيرادات العامة.
- الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات و سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي تعد أهم الآليات التي اعتمدتها السلطات الجزائرية في تغطية وعلاج عجز موازنتها العامة في ظل انهيار أسعار النفط.

1-3 منهجية الدراسة: اعتمدنا في ورقتنا البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره منهج ملائم لدراستنا.

4.1-أهمية البحث:

يحتل موضوع العجز الموازني مكانة بالغة الأهمية، وذلك يرجع لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني، بسبب إمتداد أثرها على العديد من أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. لذلك فلا خلاف في أن التصدي لمشكلة العجز الموازني يجب أن تحتل مكانا بارزا في أي برامج الإصلاح الاقتصادي، لأن هذه المشكلة أصبحت وطأتها ثقيلة تحول دون تمكن الحكومات من القيام بواجباتها على صعيد التنمية المستدامة. هذا الأمر حثنا لضرورة البحث في أهم الآليات المعتمدة في علاج العجز الموازني، من خلال تسليط الضوء على حالة الجزائر.

5.1-أهداف الدراسة: تهدف دراستنا في هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- دراسة مشكلة العجز الموازني من خلال تبيان مفهومها و أسبابها وكذا التعرف على إمكانية علاج العجز الموازني أو طرح البدائل للتخفيف منه.
- إبراز أهم التدابير والإجراءات التي تبنتها الجزائر في علاج وتغطية عجز موازنتها العامة في ظل تداعيات الأزمة النفطية الأخيرة.

وسعيا وراء الإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بكل جوانبها ارتأينا تقسيم الموضوع إلى ثلاثة محاور رئيسية :

- الإطار ألمفاهيمي للعجز الموازني.
- أسباب العجز الموازنة العامة في الجزائر و تطورها.
- تدابير وإجراءات تغطية العجز الموازني في الجزائر في ظل الأزمة النفطية.

2- الإطار ألمفاهيمي للعجز الموازني

2-1 مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة

يحدث عجز الموازنة العامة للدولة عندما تزيد النفقات العامة للدولة عن إيراداتها العامة، وهذا ما يعرف بالعجز النقدي. وتسعى الدولة في هذه الحالة إلى تغطية هذا العجز إما بالتمويل المحلي (الاقتراض الداخلي) أو التمويل الخارجي(الاقتراض الخارجي) (قدي عبد المجيد، 2003، ص 201). وهذا العجز انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة.

وهناك أيضا العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافا إليه أو مطروح منه صافي الأصول المالية، ويمثل صافي الأصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيئات والشركات وغيرها، وما تتيحه من قروض لبعض الجهات من ناحية، وبين المتحصلات المتمثلة في الأقساط المسددة من القروض ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة من دون حصيلة الخصخصة (عبد الله شحاتة خطاب وصالح عبد الرحمن احمد، 2008، ص 12).

وقد أوضح دليل إحصاءات مالية الحكومات الصادر عن صندوق النقد الدولي أن عجز الموازنة العامة يمثل حجم الاقتراض الحكومي لتحقيق المطلوب إلى جانب الإيرادات العامة النهائية والمنح لتغطية إجمالي النفقات العامة وصافي الاقتراض، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة.

من كل ما تقدم يمكن تعريف عجز الموازنة العامة للدولة بأنه الفرق السالب بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة الناجم عن زيادة حجم الإنفاق الحكومي عن حجم الإيرادات العامة النهائية (محمد المومني، 2014،ص 279)، وتفاقم العجز الموازني و نموه يتوقف على التباين بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو الإيرادات العامة (لحسن دردوري، 2014، ص279).

مع بداية عقد التسعينات للقرن العشرين حرصت العديد من الدول، والجزائر واحدة منها، على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة بتبني برامج الإصلاح الاقتصادي التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الاختلالات الهيكلية الرئيسية، وتعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية.

2-2 طرق تمويل العجز الموازني

تتعدد أنماط تمويل العجز الموازني التي تتميز بالتباين في الأثار، ما يستدعي التمييز بين تلك الأنماط المختلفة ، والتي يمكن تقسيمها إلى التمويل الخارجي والتمويل المحلي والتمويل غير التقليدي(التمويل بالعجز)(عبد الرزاق الفارس، 2001،ص 132).

- **التمويل الخارجي**: تلجأ الدولة لتغطية عجزها الموازني وفقا لهذا النمط إلى عدة صور تتمثل أساسا في المنح و القروض التفضيلية والتجارية؛

المنح هي عبارة عن مجموع المساعدات النقدية والعينية(السلعية) المخصصة لتمويل مشاريع تنموية أو لإتمام مشروعات البنى التحتية،

أما القروض التفضيلية (أو الميسرة) فهي عبارة عن قروض تمنح من قبل الدول والمؤسسات والهيئات الدولية بشروط ميسرة أي بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق وبفترة سماح وسداد طويلة نسبيا، لكل هذا تعتبر القروض التفضيلية من أهم الأساليب المستخدمة في الدول المتخلفة لتمويل عجزها الموازني، بينما القروض التجارية فمصدرها الأساسي هي البنوك التجارية الأجنبية بشروط السوق العادية

- **التمويل المحلي**: تستطيع الدولة تمويل عجز موازنتها العامة عن طريق مصادر التمويل الداخلي، وصور هذا النمط تتشكل أساسا في الاقتراض من البنك المركزي والاقتراض من البنوك التجارية الوطنية والاقتراض من القطاع الخاص

- **الاقتراض من البنك المركزي**: هذا الأسلوب التمويلي يتميز بعدم وجود أثر انكماشي على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي كي يوسع الائتمان للحكومة لا يقوم بتخفيض الائتمان لقطاع آخر. لهذا فالتمويل المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

- **الاقتراض من البنوك التجارية**: هنا الخزينة العمومية تصدر سندات الدين العام وتقوم ببيعها للبنوك التجارية .هذه الأخيرة إذا توفرت لديها احتياطات زائدة فلن يكون هناك أثار انكماشية على الطلب الكلي، و سيسفر الإنفاق المحلي الذي يمول من هذا الاقتراض على أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي. بينما إذا لم تتوفر البنوك على احتياطات زائدة فعملية إقراض الحكومة تكون على حساب الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلا إذا ما قام البنك المركزي بتوفير الائتمان للبنوك التجارية.

- **الاقتراض من القطاع الخاص غير البنكي**: هنا تقوم الخزينة العمومية ببيع سندات الدين العام لقطاع العائلات وقطاع المؤسسات الاقتصادية غير النقدية. هذه العملية تقضي بتحويل أموال الأفراد والمؤسسات للدولة ما سيسفر عن أثر انكماشي على الطلب الكلي.

- **التمويل غير التقليدي**: لتغطية عجز موازنتها العامة تلجأ الدولة إلى مؤسسة الإصدار النقدي (المتمثلة في البنك المركزي) لطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية لترتفع الكتلة النقدية المتداولة Jean) Baptiste Toulouse et Jean-Frédéric de Leusse, 1987, p 344)فيزداد حجم الطلب الكلي، وبالمقابل لا يزيد عرض السلع ما يؤدي إلى رفع الأسعار ما يسفر عن موجات تضخمية وتدهور لقيمة العملة، لتدخل الدولة في حلقة مفرغة من العجز والإصدار (محمود حامد محمود، 2017، ص 22).

تتوقف فعالية أسلوب التمويل بالعجز(التمويل غير التقليدي) على توفر مجموعة من العوامل أهمها وجود جهاز إنتاجي يتمتع بالمرونة، و وجود فائض في عناصر الإنتاج غير المستخدمة ، و أن تتم عملية الإصدار على دفعات بسيطة يستطيع الاقتصاد الوطني تحملها (حسين راتب يوسف ريان، 1999، ص 103).

مما تقدم نستخلص أن أسلوب التمويل بالعجز يصلح ويتماشى مع اقتصاديات الدول المتقدمة وليس مع اقتصاديات الدول المتخلفة.

3- تحليل عوامل تطور العجز الموازني في الجزائر للفترة 2010-2017

تزايد تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ناتج من تزايد دور الدولة في الاقتصاد، وتعد الموازنة العامة للدولة الوسيلة الأساسية لتوجيه هذه المتغيرات إلى المسارات التي تحقق الأهداف الاقتصادية، وأصبح التوازن الاقتصادي للموازنة العامة هو الغاية والهدف بدل التوازن المالي والحسابي.

التوسع الكبير في الإنفاق العام أسفر عن تفاقم الفجوة بين نفقات الدولة وإيراداتها ما انعكس جليا على توازن الموازنة. ورغم تطبيق الجزائر سياسات إصلاحية عديدة فقد ظل اختلال توازن الموازنة العامة قائما و واضحا لفترة طويلة، وهذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم01 الذي يرصد لنا تطور العجز الموازني في الجزائر.

الجدول رقم01: تطور الرصيد الموازنة العامة في الجزائر2007-2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات الجباية البترولية	رصيد الموازنة	السعر السنوي للنفط (بالدولار للبرميل)
2007	3108.569	1949.050	937	-1281.954	74.66
2008	4191.051	2902.448	1715.400	-1381.158	98.96
2009	4246.334	3275.362	1927.000	-1113.701	62.35
2010	4466.940	3074.644	1501.700	-1496.476	80.35
2011	5853.569	3489.810	1529.400	-2468.847	112.92
2012	7058.173	3804.030	1519.040	-3246.619	111.49
2013	6024.131	3895.315	1615.900	-2205.945	109.38
2014	6995.769	3927.748	1577.730	-3185.995	99.68
2015	7656.331	4552.542	1722.940	-3172.340	52.79
2016	7279.494	5011.581	1682.550	-2343.735	44.28

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للتوقعات والسياسات. والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

نستخلص من أرقام الجدول التزايد المستمر في نسبة العجز الموازني خلال فترة الدراسة، حيث عرفت سنوات 2012 و2014 و2015 تسجيل أكبر قيم للعجز ب 3.242 و3.185 و3.172 مليار دينار جزائري على التوالي، وهذا نتيجة التراجع الكبير في إيرادات الجباية البترولية بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ النصف الثاني لسنة 2014 .وأيضا نتيجة تزايد حجم النفقات العامة بشكل كبير و واضح بسبب

البرامج التنموية المنتهجة (انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو).

سجلت سنة 2013 تراجع طفيف للعجز نتيجة لانخفاض حجم نفقات التسيير بسبب الانتهاء من تسديد المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي، أيضا نتيجة لانخفاض نفقات التجهيز المتزامنة مع مرحلة إنهاء المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية.

من أرقام الجدول رقم01 نلاحظ تراجع بسيط للعجز الموازني في سنة 2016 والذي قدر ب2.343 مليار دينار بسبب بدء الدولة في تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام وسياسة التقشف لتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

4- تحليل مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر

تعتمد الخزينة العمومية على عدة طرق وأنماط لتغطية وتمويل عجز موازنتها العامة، حيث أن " إختيار أي طريقة له أثر إيجابي في إدارة عجز الموازنة العامة كما يمكن أن يكون له أثر سلبي، وهذا يفرض عند الاختيار الموازنة بين الأثر الإيجابي للطريقة المختارة وحقيقة مشكلة العجز من ناحية، ومن ناحية أخرى الظروف الداخلية والخارجية للدولة والتي تختلف من دولة لأخرى تبعا لتصنيفها. و بالتالي اختلاف أسباب العجز واختلاف طرق علاجه."(عبد الله ابراهيم نزال، 2014، ص247).

في الجزائر مرت مصادر تمويل العجز الموازني في الألفية الثالثة بمرحلتين، ففي الفترة الممتدة بين 2000-2006 اعتمدت الخزينة العمومية في تغطية عجز موازنتها على ثلاثة مصادر تمويلية تمثلت في التمويل البنكي ويتمثل في مجموع التسبيقات المقدمة من البنك المركزي، والتمويل غير البنكي المتمثل في إصدار سندات الخزينة العمومية وطرحها للاكتتاب في السوق المحلية واعتبر هذا الشكل الأكثر استخداما في تلك المرحلة (محمد ضيف،ص 249) ، وكذا التمويل الخارجي من خلال قروض و مساعدات الهيئات الدولية(تجدر الإشارة إلى أن هذا الشكل التمويلي كان له النصيب الأكبر في تغطية العجز في الفترة التسعينيات من القرن الماضي وخصوصا بين سنتي 1994 و 1998 .

أما انطلاقا من سنة 2006 شرعت الخزينة في استخدام وسيلة تمويلية رابعة أقرتها المادة 25 من قانون المالية التكميلي 2006 ألا وهي صندوق ضبط الموارد.هذا الصندوق أنشأ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وموارده تتمثل في فوائض قيم الجباية البترولية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية(أي الفروقات التي قد تحدث بين السعر المرجعي المعتمد عليه أثناء إعداد الموازنة العامة و السعر الحقيقي المتداول في الأسواق).

أثرت الأزمة النفطية لسنة 2014 على مختلف عناصر الموازنة العامة وأبرزت هشاشة الاقتصاد الوطني، فقد أدت إلى انخفاض في الإيرادات العامة وتسجيل تراجع في موارد صندوق ضبط الموارد، وبالمقابل استمرت الخزينة العمومية في الاقتطاع منه، هذا الأمر أسفر عن تراجع رصيد الصندوق و التنبؤ بنضوبه مع حلول سنة 2019 إذا استمر الوضع على ما عليه.

وهنا دق ناقوس الخطر بالنسبة للخزينة العمومية التي كان لزاما عليها العمل على تحقيق الاستقرار المالي للموازنة والتحكم في مستويات العجز وطرق تمويله. " للتخفيف من العجز لابد من الرشادة في الإنفاق الحكومي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي الترفي وزيادة الإنفاق الحكومي المنتج للإيرادات و الرفع من كفاءة النظام الضريبي وزيادة كفاءة تخصيص الإنفاق الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي الذي يتفق وتحسين مناخ الاستثمار المحلي." (سامي الخليل ومجدي الشوربجي،2005، ص11).

والجدول رقم 02 يعرض الآليات التي اعتمدتها الخزينة العمومية في الجزائر لتمويل العجز الموازني خلال الفترة 2010/ 2017 انطلاقا من بيانات الوضعية المختصرة للخزينة العمومية.

الجدول رقم 02: أليات تمويل العجز الموازني في الجزائر 2010/2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الخزينة العمومية	1496,476 -	2468,847 -	3246,197 -	2205,945 -	3185,994 -	3172,340 -	2343,735	1590,283 -
التمويل	1496.476 100%	2468.847 100%	3246.197 %100	2205.945 %100	3185.994 %100	3172.340 %100	2343.735 %100	283.1590 ù100
التمويل البنكي	30,146	-19,829	51,546	-165,461	18,676	152,546	232,630	872,871
نسبة المساهمة	**%2**	**%0,8**	**%1,58**	**%7,5**	**%0.58**	**%4,8**	**%9,92**	**%54.88**
التمويل غير البنكي	674,339	727,998	836,913	241,112	204,084	136,614	64,584	82,872
نسبة المساهمة	**%45**	**%29.4**	**%28,1**	**%10,9**	**%6,4**	**%4,3**	**%2,7**	**%5,2**
صندوق ضبط	791,938	1761,455	2283,260	2132,471	2965,672	2886,506	1387,938	784,459

الإيرادات نسبة المساهمة	%53	%71,3	%70	%96,6	%93	%90	%59	%49
صافي الديون الخارجية	0,053	-0,777	-2,445	-2,177	-2,438	-3,326	100,755 -	-2,591
القرض الوطني للنمو الاقتصادي	----	----	-----	----	----	-----	557,828	147,328

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

بيانات الجدول رقم 02 تقدم لنا مختلف المصادر التمويلية المستخدمة من طرف الخزينة العمومية لتغطية العجز الموازني، ويتضح الارتفاع الكبير في مساهمة صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة في هذا الأمر مقابل تدني مستويات التمويل البنكي وغير البنكي(المتمثل في سندات وأذونات الخزينة العمومية المتداولة في سوق قيم الخزينة العمومية).

اعتمدت الخزينة العمومية الجزائرية لتمويل عجز موازنتها العامة بالدرجة الاولى على موارد صندوق ضبط الإيرادات، حيث كانت نسبة الاقتطاع من الصندوق لتغطية العجز دوما هي الأكبر حيث سجلت هذه النسبة مستويات قياسية خلال فترة الدراسة(2010-2017) فمن 53% سنة 2010 إلى الذروة سنة 2013 بنسبة 96% ، لتنخفض بعد ذلك في 2016 و 2017 إلى 59% و 49 %على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع موارد الصندوق.

هذه الألية المعتمدة من قبل الخزينة العمومية لسد عجز موازنتها العامة خلال فترة الدراسة أدت إلى استخدام حوالي 1800 مليار دينار جزائري كمتوسط سنوي من موارد صندوق ضبط الموارد(ما يعادل 18 مليار دولار بالسعر الجاري للدولار لسنة 2016) بما يقارب 10% من الناتج الداخلي الخام PIB .

هذه الأرقام تعكس الدور الكبير والبارز الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في إحلال و الحفاظ على التوازن المالي للدولة، ومن جهة أخرى يؤكد على سوء إدارة تمويل العجز من الخزينة العمومية التي لم تتمكن من تفعيل دور سوق قيمها (أذونات و سندات الخزينة) و بالدرجة الأولى ومن توظيف مصادر التمويل البنكي وغير البنكي بالدرجة الثانية.

بهدف تنويع مصادر تمويل العجز الموازني والتخفيف من الاقتطاعات المستمرة من صندوق ضبط الإيرادات، قامت وزارة المالية سنة 2016 بتفعيل القرض السندي تحت اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي. وهذا من أجل توظيف سندات الخزينة العمومية المتوسطة والطويلة لتعبئة الادخار العام و توجيهه لتمويل العجز في الموازنة العامة.

هذه العملية اقتضت طرح سندات عمومية للاكتتاب العام، وقد اتخذت هذه السندات شكل أوراق مالية اسمية ولحاملها تعرض للاكتتاب على مستوى كل فروع الخزينة العمومية ومختلف مكاتب بريد الجزائر وشبكة البنوك العمومية، وقد حدد العائد السنوي لتلك السندات بين 5% و 5.75% لثلاث أو خمس سنوات على التوالي، و أيضا هذا العائد معفى من الضريبة.

تراجع الاقتصاد العالمي و انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني لسنة 2014 ترتب عنه أثار سلبية على القدرات المالية للدولة (التقرير التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2015،2016، ص2)،ألزمت الحكومة الجزائرية اتخاذ تدابير ميزانية و جبائية تهدف لترشيد الإنفاق العام. هذا الوضع أسفر عن اتخاذ إجراءات حاسمة في الموازنة العامة لسنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي وتحقيق تقدم في تجسيد الرشادة في الإنفاق العام، وتخفيض التكاليف التي تتحملها الدولة وتحقيق الوفرات المالية. حيث عرفت نفقات ميزانية 2016 تسجيل انخفاض بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015، كما انخفض تقدير موازنة التسيير بنسبة 33% وتقدير موازنة التجهيز بنسبة 16%.

واشتملت تدابير التقشف المنتهجة الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار الحكومي(كتجميد مشروع الترامواي وإنشاء بعض المستشفيات)، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل آلية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وتقليص الواردات مع فرض رخص على استيراد بعض المنتجات كالسيارات والإسمنت. أما من جانب الإيرادات شملت موازنة 2016 رفع معدل بعض الرسوم والضرائب، خصوصا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بنسبة 15%على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

كل هذه الإجراءات الترشيدية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لمواجهة الأزمة النفطية هي في حقيقة الأمر إجراءات ناجحة في المدى القصير فقط، لأن استمرار الأزمة سيسفر عن تآكل الهوامش الوقائية للمالية العامة(موارد صندوق ضبط الإيرادات) هذا من جهة، ومن جهة أخرى أغلب تلك التدابير والإجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في إحداث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2017 تبنت الحكومة قرارا ،صادق عليه مجلس الوزراء، يقضي بتعديل قانون النقد والقرض بالشكل الذي يسمح لها باللجوء للتمويل غير التقليدي لتغطية عجز الموازنة العامة بالدرجة

الأولى وإنعاش الاقتصاد تأثر كثيرا بتراجع إيرادات الجباية البترولية. هذا القرار يسمح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة، وهذا ما أوضحته المادة 45 مكرر التي تتمم أحكام الأمر رقم11/03 المتعلق بالنقد و القرض، المتمم والمعدل، والتي تنص على " بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر، ابتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس(5) سنوات، بشراء ،مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتوضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تنقضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير، إلى استعادة:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم."

بينما كان بنك الجزائر يسعى إلى امتصاص الزائد من الكتلة النقدية محاولة منه لضبط التضخم،جاء هذا القرار الذي دعا إلى طباعة نقود جديدة دون أن يكون لها أي مقابل لتغطية عجز الموازنة العامة، في ظل نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات. هذه العملية التي تقضي بزيادة المعروض من النقود دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات ينتج عنها ارتفاع المستوى العام للأسعار وإحداث موجات تضخمية، تسفر عن تراجع قيمة صرف العملة وأثار سلبية عديدة على الاقتصاد الوطني ككل.

5-الخاتمة

بعد المعالجة الموضوعية لعجز الموازنة العامة في الجزائر، والتطرق لمختلف الوسائل المستخدمة والأرقام المسجلة، توصلنا إلى واقع العجز، أسبابه ومحاولة علاجه، أمكن الوصول للنتائج التالية:

- يعد العجز الموازني انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، ما يوجب على الدولة تأمين مصادر تمويلية لسد هذا العجز، فالجميع متفق على ضرورة معالجة عجز الموازنة العامة ليس لأن هذا العجز تخطى الحدود الآمنة فحسب، بل لأن تفاقمه أصبح يشكل عائقا رئيسيا أمام برامج وخطط التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الدولة.

- اعتمدت الحكومة الجزائرية لتغطية وعلاج عجز موازنتها العامة على الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات بالدرجة الأولى، مع انتهاج مجموعة من التدابير التي تسعى إلى ترشيد الإنفاق العام بداية من سنة 2016، وإلى الإصدار النقدي ابتداء من سنة 2017(التمويل غير التقليدي).
- التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للنفط تسببت في تسجيل عجز في الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ كالمالية العامة والميزان التجاري وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات.
- اللجوء للإصدار النقدي لتغطية العجز الموازني ،الذي اعتمدته الجزائر، يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية عن الكتلة السلعية ما يسفر عن تسجيل ارتفاع في الأسعار وإحداث ظاهرة التضخم، والتي بدورها تحدث تدهور للعملة الوطنية واتخاذ قرار تخفيض سعر صرفها وبالتالي تأثر كل جوانب الاقتصاد الوطني.
- يعتبر ترشيد الإنفاق العام خط الدفاع الأول لعلاج العجز الموازني، من حيث تقديم الأهم من النفقات العامة على المهم منها، وأيضا من حيث ترتيب الأولويات للإنفاق العام مع تجميد المشروعات التي لا تحظى بالأولوية والتي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي.
- ضرورة تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث(المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط بما يعمل على تحفيز وتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الإنتاج، ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- دمج المنتجات المالية الإسلامية في هيكل تمويل الموازنة العامة للدولة خاصة ما تعلق بالتنمية كالزكاة والوقف والتكافل الاجتماعي والصكوك الإسلامية.
- الإسراع في تنويع الاقتصاد الوطني وفق مخرجات النموذج الاقتصادي الجديد، وأولها إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، وذلك بتعزيز كفاءة النظام الضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وإصلاح الجباية المحلية وترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات.

6- الإحالات و قائمة المراجع :

المقالات

- محمد المومني، 2014 ، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد15، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- لحسن دردوري،2014 ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد15، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الكتب

- قدي عبد المجيد، 2003 ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الله شحاتة خطاب وصالح عبد الرحمن احمد، الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية، مصر ، جامعة القاهرة.
- عبد الرزاق الفارس، 2001 ، الحكومة و الفقراء والإنفاق العام، الطبعة الثانية ، لبنان ، مركز الدراسات الوحدة العربية.
- محمود حامد محمود،2017 ، قضايا اقتصادية معاصرة، مصر ، دار حميثر للنشر.
- حسين راتب يوسف ريان، 1999 ، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى ،الأردن ، دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عبد الله إبراهيم نزال، 2014 ، الإدارة المالية العامة والمالية الدولية، عمان ، الأردن ، الوراق للنشر والتوزيع.
- **كتاب** ، اسم صاحب الكتاب ، السنة ، عنوان الكتاب ، الطبعة ، مكان النشر ، دار انشر

التقارير الوزارية :

- التقرير التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2016، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، نوفمبر 2015.

الرسائل والأطروحات الجامعية

- محمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر 2000-2012 ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3

الملتقيات العلمية

سامي الخليل ومجدي الشوربجي، 2005 ، الأثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، جامعة القاهرة ، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان إصلاح المالية العامة في مصر.

Mustapha Kara, 1986, Déficit Budgétaire et stabilisation, Alger ,Séminaire sur les Finances Publiques.

Jean Baptiste Toulouse et Jean-Frédérik de Leusse, 1987, Finances publiques set politiques publiques, France, Edition Economica.